

١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين هادفاً المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين * غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة * ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك ، بعد انقضاء خمس سنوات ، أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة ، مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة .

١٥ - تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية ، وبمرافق المواصلات الموضوعية تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك ، وتلزم الدولتان ، في هذه الأمور ، بأن تتصرفا طبقاً لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك .

١٦ - يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية .

١٧ - على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك ، أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد .

حرية المرور والزيارة :

١٨ - يتضمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ، ضمن اعتبارات الأمن ، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها .